



التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية
- تجربة السودان، المغرب، بنغلادش والجزائر-

**Microfinance As a Mechanism For Achieving Economic Development In
Developing Countries
- Sudan, Morocco, Bangladesh and Algeria Experience -**

د. ريمة برارمة♦، جامعة سطيف -1-، سطيف، الجزائر.
د. سلمى مهادي، جامعة سطيف -1-، سطيف، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2020/04/15	تاريخ القبول: 2020/05/15	تاريخ النشر: 2020/06/01
الكلمات المفتاحية	الملخص	
التمويل الأصغر؛ التنمية الاقتصادية؛ البلدان النامية.	يساعد التمويل الأصغر على إنشاء مؤسسات صغيرة بدعمه للمشاريع الصغيرة التي تعتبر انطلاقة النمو في جميع المجالات وأهمها الاقتصادية، وبذلك الانطلاق في العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توفير مناصب الشغل والعمل على القضاء على البطالة ودفع عجلة التنمية خاصة في البلدان النامية. ولذلك هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة كل من تجربة السودان في صناعة التمويل الأصغر، تجربة المغربية وتجربة بنك غرامين، كما قمنا بدراسة واقع التمويل الأصغر في الجزائر وأهم العوائق التي تواجهه. وعليه فقد توصلت الدراسة إلى نجاح هذه التجربة في كل من السودان والمغرب وبنغلاديش، إلا أنها تعاني من عدة عراقيل في الجزائر .	
Abstract	Keywords	
Microfinance helps to establish small institutions by supporting small projects that are the start of growth in all areas, the most important of which is economic, thus launching work to achieve economic development by providing jobs and work to eliminate unemployment and advance development, especially in developing countries. Therefore, the study aimed to know the contribution of microfinance to economic development through studying both the Sudan experience in the microfinance industry, the experience of Morocco and the experience of Grameen Bank, and we also studied the reality of microfinance in Algeria and the most important obstacles facing it. Accordingly, the study found that this experiment was successful in Sudan, Morocco and Bangladesh, but it suffers from several obstacles in Algeria.	Microfinance; Economic Development; Developing Countries.	
JEL Classification Codes : D25 ;O1 ;F60.		

♦ المؤلف المرسل: ريمة برارمة، الإيميل: berarma.rima19@gmail.com

1. مقدمة:

أصبح التمويل الأصغر من الموضوعات الهامة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاجتماعية، لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر، والتمويل الأصغر له عدة مسميات منها تمويل المهنيين، وتمويل الأسر المنتجة، وتمويل صغار المنتجين والتمويل متوسط الأجل، وغيرها من المصطلحات، كما أن هنالك رؤى كثيرة تبناها جهات عديدة كمصارف ومنظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أو أجنبية، القرض الصغير أو القرض التضامني هي آليات معروفة ومتداولة منذ القدم عند أغلب الشعوب العالم، فالتمويل الأصغر أصبح اليوم من أهم الأدوات والوسائل التي تساهم في تخفيف حدة الفقر، حيث عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جديدا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، وهذا ما انتهجته دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية، تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف وزيادة الإنتاج.

كما نجح عدد كبير من المصارف والجمعيات الخيرية في إقامة العديد من المشاريع التنموية في الدول النامية، ومنها كل من السودان والمغرب وأوغندا وبنين والهند وغيرها، إلا أن التجارب التي حققت أفضل النتائج وأعلى المردوديات كانت في آسيا.

1.1. إشكالية الدراسة:

لقد لعب التمويل متناهي الصغر دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان، إذ يساهم في تقليل الفقر وزيادة دخل الأسر ذات الدخل المحدود، من خلال السياسات المنتهجة من طرف البنوك المركزية والمؤسسات الدولية، حيث اعتبرت سنة 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع العلم أن ظهور هذا النوع من التمويل كان في سبعينيات القرن الماضي وبالتحديد في بنغلاديش حين وضع محمد يونس القاعدة الأساسية من خلال تأسيسه لبنك غرامين، الذي فاز بجائزة نوبل للسلام سنة 2006.

وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية؟

2.1. أسئلة الدراسة: بناء على إشكالية الدراسة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مادور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الاقتصادية في السودان؟
- مادور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الاقتصادية في المغرب؟
- مامدى مساهمة بنك غرامين في تمويل المشاريع الاقتصادية؟
- مادور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة: من خلال أسئلة الدراسة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الإقتصادية في السودان؟
- تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الإقتصادية في المغرب؟
- يساهم بنك غرامين في تمويل المشاريع الإقتصادية؟
- تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الإقتصادية في الجزائر؟

4.1. منهج الدراسة:

بغرض الاجابة على الإشكالية الرئيسية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء دراسة وصفية للتمويل الأصغر وتحليل أسباب نجاح بعض التجارب على المستوى العالمي.

2. أساسيات حول التمويل الأصغر:

1.2. مفهوم التمويل الأصغر: نظرا إلى حاجة الفقراء مثل غيرهم لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية فقد تطور مفهوم التمويل الأصغر ليشمل المزيد من الخدمات المالية وغير المالية بعد أن كان مرادف لمفهوم القروض الصغرى، وإن كانت التعاريف الواردة بشأن التمويل الأصغر قد تعددت، إلا أنها تشابحت في معظمها في المعنى وحتى في المصطلحات التي استخدمتها، فالتمويل الأصغر ماهو إلا خدمات مصرفية تتاح للفقراء ومنخفضي الدخل بشكل يتلائم مع ظروفهم، واحتياجاتهم ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كثيرا ما يقع لبس بين مصطلحي التمويل الأصغر والإقراض الأصغر، حيث يشير مصطلح الإقراض الأصغر إلى المعنى الضيق للتمويل الأصغر حيث يقتصر على معنى تقديم القروض الصغرى فقط، بينما التمويل الأصغر أكثر شمولاً من ذلك حيث يشير إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من إقراض وإيداع وتأمين وتحويلات ويضاف إليها في بعض الأحيان خدمات غير مالية كالتدريب والتعليم المالي للفقراء (أمين قسول، 2001، ص 90).

2.2. خصائص التمويل الأصغر: تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية (Dichter thomas, 2007, p.55):

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل، لأغراض رأس المال العامل، على دفعات أسبوعية أو شهرية ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة، خاصة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر؛
- على عكس ما يتم طلبه من خلال المقترضين التقليديين من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضا بالتبادل لضمان السداد؛
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛

- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.

3.2 أهمية التمويل الأصغر: للتمويل الأصغر أهمية كبيرة تتمثل في (محمد مصطفى غانم ، 2010، ص. 23):

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن إعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الإقتصادي الإيجابي؛
- أن الدخل الذي يدر أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنوع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛
- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛
- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلتها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليه استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل.

4.2 المناهج والنماذج المتبعة في التمويل الأصغر وطرق منح التمويل: عملت مؤسسات التمويل الأصغر على

تطوير منهجيات متعددة من أجل موائمة البيئات المحلية مع مبادئ التمويل متناهي الصغر، ولعل أبرز تلك المنهجيات منهجين إثنين أساسيين، أولهما هو منهج التمويل الفردي والذي تبناه بنك راكيات - أندونيسيا- والذي يعتبر أكبر بنك في العالم متخصص في التمويل الأصغر الفردي دون الجماعي، والثاني منهج التمويل الجماعي والذي تبناه وطوره بنك غرامين - بنغلاديش- وحقق من خلاله نجاحا كبيرا جعل كثير من الدول والمئات من المؤسسات تتبع منهجه.

إن التمويل الأصغر يتطلب مراعاة ظروف كل بيئة بذاتها والتلائم معها بدلا من إتباع قواعد ثابتة، وعلى مؤسسات التمويل الأصغر تبنى المنهج الذي يلائم سوقها وظروفه ومقدرتها الداخلية على تقديم خدماتها تبعا للمنهج الذي تنتهجه، كما لها أن تجمع بين المنهجين في ملائمة ذلك الشكل لواقعها ولكن مع الأخذ في الاعتبار سلبيات كل منهج وكل الاعتبارات سابقة الذكر.

1.4.2 المنهج البسيط-التمويل الفردي: وهو منهج يمول الأفراد فقط ويستخدم الأساليب التقليدية للعمل المصرفي

مع عدد من الفروق الجوهرية التي تتمثل في (منى باكر الطيب، 2014، ص. 15):

- قبول ضمانات غير تقليدية تسمى (الضمانات البديلة)؛

- تقليص عمل البنوك التقليدية من أجل مقابلة إحتياجات الفقراء؛
- يلعب مسؤول التمويل دورا رئيسيا بزيادة العملاء في منازلهم وأماكن تواجدهم لجمع المعلومات الإئتمانية عنهم، والتي تعبر أساسا لمنح الإئتمان؛
- يجمع التمويل الفردي بين عنصرين أساسيين هما الإلتزام بتنفيذ العقد والحوافز الإيجابية التي تتمثل في:
- الحصول على تمويلات بحجم أكبر وبشروط أفضل مع الزمن؛
- هوامش ربح منخفضة؛
- الحصول على خدمات و سلع أخرى حال الإلتزام بالسداد وعدم التأخر فيه.

2.4.2 المنهج الجماعي-الإقراض الجماعي: وهو منهج يقوم على منح التمويلات من خلال مجموعة من العملاء ومن ميزاته(منى باكر الطيب، 2014، ص. 15):

- يساعد على خفض تكاليف منح قروض صغيرة الحجم؛
- يساعد على حل مشكلة نقص الضمانات لدى العملاء؛
- تحول مسؤولية الرقابة والمتابعة من البنك للمجموعة؛
- إنخفاض مخاطر عدم السداد بإلتزام المجموعة بالوفاء في حالة تعثر أي عضو؛
- ممارسة ضغط لمجموعة كمحفز للسداد؛
- تكوين مجموعة يتم من الأعضاء خارج مسؤولية البنك.

3.4.2 المنهج المتكامل: هو نموذج يجمع بين المنهج البسيط والمنهج الجماعي وأول من طبق هذا النموذج مجموعة من بنوك أمريكا اللاتينية، وأبرز ما يميز هذا النموذج ممازجته ما بين النموذجين الفردي والجماعي.

3.دراسة التجربة السودانية: لقد قام بنك السودان المركزي بوضع سياسات تمويلية بهدف تقليل نسبة الفقر، والتي من بينها التمويل الأصغر الذي يمارس من قبل مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية والمصارف، ولقد قامت السودان باستخدام تمويل الأصغر منذ 1990.

من أجل أن يحقق التمويل الأصغر الأهداف المرجوة منه، أسند لبنك السودان المركزي الدور الأكبر في تنفيذ المشروع، حيث قام بنك السودان المركزي بتأسيس وحدة للتمويل الأصغر لتنفيذ الاستراتيجية والإشراف على المشروع.

1.3 تعريف وحدة التمويل الأصغر: تأسست هذه الوحدة في مارس 2007 كجهة تنسيقية مركزية، وهي شبه مستقلة إداريا وماليا، تتبع لقطاع المؤسسات المالية والتنظيم، تحتوي الوحدة على ثلاث أقسام وهي: قسم السياسات والرقابة، قسم المتابعة والإشراف، قسم الترويج وبناء القدرات.

2.3 مهام وحدة التمويل الأصغر: للوحدة عدة مهام وضحتها بنك السودان المركزي والتي تتمثل في:

أ- تتولى المهام التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر وتنفيذها بإجازة طلبات المؤسسات الجديدة، ومراجعة أعمال القديمة منها للتأكد من التزاماتهم بالضوابط والإجراءات التي تطور من تقدم وتنمية الصناعة.

ب- خلق بيئة مشجعة لتوحيد كل الجهود المبذولة في لقطاع والتنسيق لاستصدار قوانين تحمي وتشجع المنتجين الصغار، وتزيل التكاليف العالية لإدارة عملياتهم وفي نفس الوقت تخلق وتحفظ على نفس البيئة المشجعة لمقدمي خدمة التمويل الأصغر من مصارف ومؤسسات مالية لتشمل تخفيض في ضرائب أرباح الأعمال ومراجعة قوانين الاستثمار والتأمين الاجتماعي... الخ.

ج- بناء وتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالدعم المؤسسي الفني والمالي وربط التمويل الأصغر بشبكة واسعة لمؤسسات القطاع للتنسيق والفعالية وتهدف من ذلك تقوية قدرات شبكة التمويل الأصغر والمساعدة في تنميتها مستقبلاً.

د- تمكين الأنشطة وموارد القطاع بالانفتاح على الريف والمناطق المتأثرة بالحرب والاهتمام بشريحة النساء والمعاقين والمبدعين.

3.3 موارد وحدة التمويل الأصغر: تنقسم مؤسسات التمويل الأصغر في السودان إلى ثلاثة مستويات: المستوى الكلي، وهو يعني بالسياسات والتشريعات والإشراف، ويشمل وزارات كالمالية وبنك السودان والمستوى الأوسط، وهو ما يعرف بالمؤسسات الداعمة لصناعة التمويل الأصغر، وتشمل المؤسسات التدريبية الحكومية، مثل: معهد الدراسات المصرفية ومركز تطوير الإدارة وبيوت الخبرة الخاصة بالتدريب والمراجعة القانونية، أما المستوى الثالث فهو مستوى الجزئي وهو يعني بالمؤسسات التي تقدم خدمات تمويل مباشر كالمؤسسات التي تعمل تحت إشراف بنك السودان، وتضم البنوك التجارية وديوان الركة والمنظمات الحكومية التي تعني بالتمويل الأصغر ومن الضرورة بمكان الإهتمام ببناء القدرات على المستويات الثلاثة، مع ضرورة إنشاء مؤسسة للمعلومات تجمع المعلومات عن الأفراد والجمعيات التي تطلب التمويل (مراكز المعلومات الائتمانية) مع الاهتمام بالتنسيق بين المستويات الثلاث لإقامة ورشات عمل على مستوى الولايات مع تأسيس نظم لضمان مدخرات العملاء، وتصميم حزم تدريب مشتركة على أساس تقدير الاحتياجات الأساسية للتنسيق بين الجامعات لإدخال منهج التمويل الأصغر ضمن المناهج الدراسية.

كل هذا أدى إلى إرتفاع حجم التمويل الأصغر، وزيادة عدد العملاء نتيجة زيادة الحد الأدنى لعمليات التمويل الأصغر من 30 ألف جنيه إلى 50 ألف جنيه، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): تطور التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة 2012-2016

البيان	2012	2013	التغير %	2014	التغير %	2015	التغير %	2016	التغير %
حجم التمويل الأصغر (مليون جنيهه)	1.496	1.546	3.3	2.055	33	2.692	31	2.940	9.2
المساهمات الرأسمالية الممنوحة لمؤسسات التمويل الأصغر (مليون جنيهه)	6	24	/	35	/	37	/	39	/
نسبة التمويل الأصغر إلى إجمالي التمويل %	4.9	4.1	0.8-	4.6	0.5	5	0.4	4.3	0.7-

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي.

4. دراسة تجربة المغرب: تعتبر المملكة المغربية إحدى الدول الرائدة في مجال التمويل الأصغر، إذ تضم 40% من مجموع عملاء القروض الصغرى في العالم العربي، فهذا القطاع يعرف ديناميكية كبيرة، لأنه لا يساهم فقط في التنمية الشاملة للبلد بل أيضا في رفاه عدد من مكونات المجتمع المهمشة، وقد أظهرت الدراسات أن عدد شركات القروض الصغرى في المغرب بلغ سنة 2004 حوالي 120000، تمثل الأغلبية المطلقة وتشكل المصدر الأساسي لفرص العمل بالنسبة للطبقات الفقيرة.

تمثل المغرب ثاني أكبر سوق في العالم العربي بتعداد سكانها الذي يقارب 32 مليون نسمة ومتوسط نموها السكاني الذي بلغ 1.22% سنويا، ومثل العديد من الدول الأخرى في المنطقة، أكثر من نصف سكان المغرب 66.3% تتراوح أعمارهم بين 15-64 عاما يعيش 15% من السكان في المغرب أي 4.8% تحت خط الفقر القومي، فالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتنوعية تظهر تفوتا كبيرا في توزيع الموارد مما أدى إلى تفاقم ظروف الفقر وإلى تفاوت بين الجنسين نتج عنه إقصاء النساء من الحياة الاقتصادية والسياسية، ما يعني أن حجم طبقات المجتمع المهمشة (النساء والفقراء) كبير للغاية، من هنا، يشكل قطاع التمويل الأصغر فرصة قيمة من أجل إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع، فرغم أن التقليد المقاولاتي من ميزات الثقافة المغربية، إلا أن صغار المقاولين تعوزهم الموارد خاصة من أجل تمويل مشاريعهم.

1.4 تحليل الطلب على التمويل الأصغر: يمثل الجدول الموالي الطلب على التمويل الأصغر في المغرب، حيث يوضح لنا عدد السكان في سن العمل، بضرب إجمالي السكان في الفئة العمرية 15-64 عاما ثم يجب الجدول عدد الفقراء في سن العمل، بضرب إجمالي عدد السكان في سن العمل تحت خط الفقر، ثم يتم إضافة 20% من السكان في سن العمل لتعكس نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر مباشرة، والذين يعانون من نقص في الخدمات المالية، حيث نفترض وجود 40% من الفقراء في سن العمل يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر، لحساب الطلب على قروض التمويل، وطبقا لتقدير تغلغل التمويل الأصغر في المغرب بنسبة 41%، فإن حوالي 1.3 مليون

من السكان في سن العمل يستطيعون الانتفاع بخدمات التمويل الأصغر ، ومن ثم يحتاج هذا القطاع إلى ضخ مبالغ إضافية تصل إلى 863 مليون دولار (رافية رايلي، 2009، ص.01).

الجدول رقم(02): الطلب على التمويل الأصغر وتحليل الفجوة في المغرب

31.992.592	إجمالي عدد السكان
66%	السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 النسبة المئوية من الإجمالي
21.197.105	عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15-64 سنة
15%	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر
7.418.987	عدد السكان الفقراء في الفئة العمرية 15-64 عاما الذين يسعون للحصول على التمويل الأصغر
2.967.987	عدد السكان الفقراء في الفئة العمرية 15-64 عاما المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر
2.225.696	متوسط حجم القرض بالدولار
663	الطلب المحتمل بالدولار الأمريكي (أجمالي محافظة القروض)
1.475.961.922	الانتشار في عام 2015
923.551	حقوق المساهمين لعام 2015
41%	معدل الاختراق
1.302.145	الفجوة في الانتشار إلى المقترضين
863.489.194	الفجوة في الانتشار بالدولار

المصدر: بيانات البنك الدولي (2016)، مؤشرات التنمية الدولية وتمويل التنمية العلمية، قطاع التمويل الأصغر، واشنطن العاصمة.

2.4 الجهات الرئيسية التي تقدم التمويل الأصغر: تم تقديم التمويل الأصغر للمرة الأولى في المغرب في منتصف التسعينات من القرن الماضي بواسطة الحكومة المغربية ومانحين دوليين لتمويل المقاولات الصغرى ولخدمة الجماعات السكانية التي لا يحق لها الاستفادة من خدمات القطاع البنكي التقليدي، ففي سنة 1993 منحت الجمعية المغربية للتضامن والتنمية -وهي منظمة مغربية حكومية- أول قرض لسيدة من أجل بدء مقاوله جديدة، ومع نهاية التسعينات من القرن الماضي ظهرت إلى الوجود عدد من مؤسسات التمويل الأصغر ساهمت في تنمية وديناميكية القطاع، وفي سنة 1997 سمح برنامج "ميكروستارت" الذي دعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنمية قطاع التمويل الأصغر بالمغرب بظهور وتمويل مؤسسات أخرى للتمويل الأصغر (ألبيرتو كاريو، 2006، ص. 214)، أما سنة 2000، فشهدت دعم صندوق الحسن الثاني للقطاع بتقديمه إعانة بلغت قيمتها 10 ملايين يورو، وقد سمحت هذه

المساهمة المالية بالرفع من عدد وقيمة القروض الممنوحة، وتبرز التقديرات أن عدد مؤسسات التمويل الأصغر ارتفع من 500.000 إلى 1.200.000 مؤسسة بعد الدعم التقني والمالي الذي استفاد منه المشروع. وتعد المغرب أكبر سوق للتمويل الأصغر في المنطقة العربية من حيث محفظة القروض لعام 2009 أما من حيث الانتشار فتأتي المغرب في المرتبة الثانية بعد مصر في نهاية عام 2009، ضم السوق المغربي ما يقارب 923 ألف مقترض نشط بإجمالي محفظة قروض يقترب من 612 مليون دولارا.

وقدمت الحكومة المغربية مساندة مالية من خلال الصندوق الحكومي الذي عمل على رسملة مؤسسات التمويل الأولى، وكفلت وزارة المالية رصد أداء القطاع عن كثب، وتولى بنك المغرب المركزي مهمة الإشراف في عام 2007، واستفد القطاع أيضا من مساندة الجهات المانحة الدولية وأبرزها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية، ثم من المساندة التي تقدمها في الوقت الراهن مؤسسات التمويل الإنمائية مثل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الألماني للتنمية، ومن السمات الفريدة لقطاع القروض المصغرة المغربي الالتزام الذي تبديه البنوك المحلية، فالبنوك التجارية من المؤيدين المهمين لهذه الصناعة، حيث أسست إثنين من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر وقامت بتمويل 85% من أصول القطاع سنة 2008.

3.4 أزمة قطاع التمويل الأصغر في المغرب والحلول المقدمه لها: في ديسمبر 2007، كنت أزمة الائتمان على مستوى المغرب قد بدأت بالفعل، ولكن مداها كان مستترا تحت معدل النمو المذهل لمخافز القروض، وارتفع معدل التخلف عن سداد القروض الممنوحة في بداية 2007 بدرجة كبيرة، لكن القسم الأعظم من المحفظة كان قد تكون في الأشهر الستة السابقة فندهورت ربحية القطاع التمويل الأصغر بمرور الوقت، حيث حققت سنة 2007 متوسط عائد على الأصول 4.8% وهو أعلى من المتوسط الإقليمي في ذلك الوقت، أما في سنة 2008 كافح هذا القطاع ليحقق ربحية قدرها 1.4%، وفي سنة 2009 انخفض العائد على الأصول ليصل إلى 0.2%، وذلك بسبب الزيادة في نسبة خسارة القروض، حيث زادت نسبة نفقات مخصصات فقدان القروض من 1% سنة 2007 إلى 5% سنة 2009، في حين انخفضت النفقات الأخرى، في الوقت نفسه انخفضت الإيرادات كما يتضح من انخفاض معدل الإيرادات المالية من 27% سنة 2007 إلى 20% سنة 2009 نتيجة تدهور جودة محفظة القروض والصعوبة المتزايدة في التحصيل وارتفاع نسبة الديون المعدومة.

جاءت استجابة التمويل الأصغر في المغرب سريعة وفي الوقت المناسب، إذ قامت الحكومة بتنظيم عملية استحواذ من جانب مؤسسة البنك الشعبي، وهي إحدى مؤسسات التمويل الأصغر الكبيرة وتحظى بمساندة قوية من أحد البنوك المملوكة للدولة، وتم هذا الاستحواذ في وقت قياسي بغرض استعادة الثقة وتفادي آثار انتقال عدوى التخلف عن سداد القروض.

وحافظت البنوك التجارية على مخصصاتها الائتمانية، ولم تطلب مؤسسات التمويل الإنمائية سداد مالها من قروض وفي الوقت نفسه، قامت مؤسسات التمويل الأصغر بإبطاء معدلات نموها بشكل ملحوظ وقلصت من حجم ميزانياتها العمومية، وانكمش إجمالي الأصول بنسبة 1.2% في سنة 2008 و7% خلال الأشهر الأولى من سنة 2009،

ونتيجة لذلك وصل الوضع النقدي لمؤسسات التمويل الأصغر إلى مستويات قياسية، أكثر من 15% في نهاية 2008 ولا تتوقع المؤسسات الكبيرة في هذا القطاع أن تشهد نقصا في السيولة حتى منتصف سنة 2010 وأقدمت هذه المؤسسات كذلك على تنفيذ خطة انتعاش قوية شملت في بعض الحالات إجراء تغييرات في الإدارة العليا. وتعمل هذه المؤسسات حاليا على إحكام عملياتها الائتمانية، من خلال تشكيكه فرقا متخصصة فقط لاسترداد القروض، ورفعها دعاوي قضائية ضد المقترضين المتخلفين عن السداد، وبالإضافة إلى ذلك تتبادل هذه المؤسسات المعلومات الائتمانية أسبوعيا لمراقبة عمليات الإقراض المتعدد في أكثر من مؤسسة. ومن ثم فقد انخفضت نسبة العملاء الحاصلين على قروض متعددة من 39% في أكتوبر 2008 إلى 29% في سبتمبر 2009، كما سعت هذه المؤسسات على الحد من تكاليفها وسعت لمشاركة مواردها إما بالاندماج أو بتقاسم أنظمة المساندة الإدارية بمكاتبها الخلفية.

5. تجربة بنك غرامين: بنك غرامين هو أول بنك خاص لإقراض القرويين الأكثر فقرا في بنغلاديش، أسسه محمد يونس بعد مرحلة تجريبية بدأت سنة 1976-1977 بتأسيس أول فرع بنكي تابع للبنك الفلاحي لبنغلاديش باسم فرع غرامين النموذجي (بنك القرية بالبنغالية) للبنك الفلاحي، وذلك بمنح قروض للفقراء للخروج بأنفسهم من دائرة الفقر، فكان بمثابة نموذج وإلهام للعديد من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في العالم.

1.5 سمات تجربة بنك غرامين: يتميز هذا البنك بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره من المصارف وهي (يوسف الفكي عبد الكريم، 2006، ص.05):

- مشروع إقتصادي ذو أهداف إجتماعية؛

- التركيز الشديد على قضية الفقر؛

- منح التسهيلات المصرفية للفقراء والنساء؛

- خلق فرص للتوظيف الذاتي للقطاعات الغير مستخدمة، أو محدودة الاستخدام من مصادر الطاقة البشرية؛

- حرية تطبيق الأفكار الجديدة، فالبنك يشجع مديري القطاعات على أن يطبقوا برامجهم التجريبية بدون أي معوقات، ولا يطلب منهم أن يبدوا مبررات مسبقة لتجارهم.

2.5 مقاربات بنك غرامين: تمتلك تجربة بنك غرامين عددا من المقاربات (طرق التناول والمعالجة) التنموية تقر بها من المعنى المتكامل للتنمية تتمثل فيما يلي:

1.2.5 المقاربة الأولى: التنمية الاقتصادية: وتتخذ التنمية الاقتصادية في البنك عدة محاور أهمها:

- **قروض الإستثمار الفردي:** يرى البروفيسور محمد يونس أن معيار لتنمية هو ما يحدث من تحسن في حياة ال 50% التي تقع في قاع المجتمع، حيث بلغ عدد المقترضين من البنك سنة 2008 أكثر من 6.95 مليون مقترض مقسمين على 6.343 فرعا تعمل في أكثر من 85.459 قرية، ويعمل به 61.464 موظف.
- **صناديق الإدخار المختلفة:** وهي الصورة الثانية من صور التنمية الاقتصادية، وأهم هذه الصناديق:

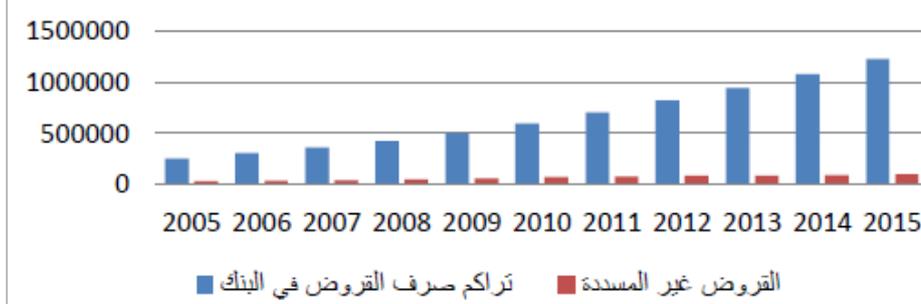
- صندوق ادخار المجموعة **Group Fund**: وهو صندوق إيداع إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالإشتراك فيه، ويبدأ سداد الإشتراكات فيه من أسبوع التدريب الذي يسبق اعتماد المجموعة ويستمر مع سداد الأقساط الأسبوعية بمقدار 6 تكا Taka في الأسبوع، وتتجمع تلك المدخرات في حساب خاص، وتدير رصيده المجموعة بمبدأ الإجماع .
- **صندوق الطوارئ Emergency Fund**: وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد والوفاء والعجز وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد الصندوق من الرسم الإجباري الذي يدفعه المستفيد بنسبة 5 في الألف من القروض التي تزيد عن ألف تكا.
- **صناديق أخرى**: إلى جانب صندوقي المجموعة والطوارئ هناك صناديق أخرى مثل صندوق المدخرات الخاصة، صندوق رفاة الأطفال.
- **المشاريع المشتركة**: ويشرف عليها قسم التكنولوجيا بالبنك، وطبقا لحجم المشاركة فيه يمكن أن تقسم إلى:
 - مشروع المركز الواحد؛ مشروع لعدد من المراكز، مشروع على مستوى الفرع، مشروع على مستوى المنطقة، مشروع على مستوى القطاع، مشروع على المستوى دون القومي sub-national، مشروع على المستوى القومي.

2.2.5 المقاربة التنموية الثانية: تحسين نوعية الحياة: من خلال:

- **المدخل الإسكاني**: يولي المصرف أهمية لقروض الإسكان.
- **المدخل الصحي**: وذلك من خلال برنامج غرامين الصحي Grameen Health Program GHP والذي تقوم عليه مؤسسة غرامين تراست، ويهدف إلى مد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لديهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة.
- **المدخل التعليمي**: ويتم ذلك من خلال صندوق رفاة الأطفال الذي يصبح إجباريا من القرض الثاني، ويساهم العضو فيه بمبلغ تكا واحدة أسبوعيا، وتستخدم موارد الصندوق في بناء وتجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال في كل مركز.
- **مركز إعادة التأهيل بعد الكوارث**: ويتضمن:
- تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة تتراوح بين 400 إلى 500 تكا تسدد في أقساط أسبوعية
- قروض لاستعادة رؤوس الأموال تصل إلى 6000 تكا للعضو مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة.
- إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة 10 أيام للتذكير بنظم وقواعد البنك مع إعادة تكوين المجموعات. كما يتضمن البرنامج أيضا قروضا لاستعادة الأراضي الزراعية، وأخرى لاستعادة الثروة الحيوانية، وكذلك قروض لآلات الري والزراعة.

ويبين الشكل الموالي نسبة تسديد القروض العالية في البنك، والتي تظهر من خلال التفاوت الكبير المسجل بين قيمة القروض الغير مسددة إلى تراكم صرف القروض في البنك من سنة 2005 على سنة 2015:

الشكل رقم(01): نسبة القروض غير المسددة إلى تراكم صرف القروض في البنك



المصدر: بيانات الموقع الرسمي لبنك غرامين: www.Grameen.com

3.2.5 المقاربة الثالثة: التنمية الاجتماعية: وذلك من خلال الاتكاء على شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة قائمة على مبدأ الثقة والاعتماد المتبادل، مستندا عليها وعلى متانتها والتزامها كضمان أساسي وبديل عن ضمانات المادية التي تأخذها البنوك العادية، بما يقوي تلك الروابط الاجتماعية، كما بلغت نسبة سداد القروض Repayment Rate نسبة 98%.

3.5 عوامل نجاح بنك غرامين: إن النجاح غير الطبيعي لبنك غرامين بنغلاديش يعود إلى تطبيق منهجية محددة سمحت له بإعطاء قروض متناهية الصغر للفقراء، بدون ضمانات تقليدية، ونظرا للنجاح المبهر الذي عرفته تجربة غرامين بنك، فقد جرت عدة محاولات في العالم لاستنساخ التجربة من الفلبين إلى أمريكا، ومن أندونيسيا إلى بوليفيا وغيرها، كما عقدت قمة عالمية للقروض المصغرة عدة بلدان من واشنطن سنة 1997، وذلك لأغراض مكافحة الفقر وتمكين المرأة وتنظيم الأسرة وغيرها.

وعليه فإن التكرار الناجح لهذه التجربة يتطلب مايلي:

- التركيز الشديد على الفقراء وحدهم، مع جعل الأولوية في عضوية البنك للنساء الريفيات؛
- وضع شروط وإجراءات قروض ملائمة تسمح للفقراء بممارسة أعمال مدرة للدخل من أجل دعم أنشطة فردية مختارة من قبل الشخص؛
- قرار مسؤولية تضامنية للمقترضين ودعم متبادل من خلال الإدخار الإجباري؛
- إدارة مؤسسية ناجحة تضمن استقرار السياسات بعيدا عن تقلبات الإدارة الفردية
- تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية، مع تدريب طاقم العاملين على الإدارة العملية الصارمة.

6. واقع التمويل الأصغر في الجزائر:

1.6 الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر: إن فكرة التمويل الأصغر في الجزائر ليست جديدة فمنذ الاستقلال قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة باعتماد ما يشبه أسلوب التمويل منتهي الصغر في سياستها العامة

لمحاربة الفقر، ولكن لم تكن التسمية معلنة، فمنذ 1963 قامت الدولة بعمليات واسعة لتوزيع الصوف على 10 آلاف امرأة، ومنح 10 أغنام لكل مجاهد... الخ، وتتمثل أهم الجهات المانحة للتمويل فيما يلي:

2.6 تجربة بنك البركة الجزائري: في إطار المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ- DEVED وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل لكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم في هذا السياق مع نهاية 2008 مؤسسة الخدمات المالية المسماة اختصاراً FIGES Algérie بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليته للحصول على التمويل، وبناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل للمشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل.

ونشير هنا إلى أن التمويل المقدم من قبل البنك هو وفق صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ أقصى قدره 500.000 دج لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهراً، وتشير الإحصائيات المتوفرة خلال السنة الأولى من النشاط تم تمويل 45 مؤسسة، أين تم تسجيل حالتين فقط عن تأخر السداد في الآجال المتفق عليها.

أما فيما يخص تمويل النساء الحرفيات الماكثات في البيوت فقد تم اعتماد صيغة القروض بدون فوائد (القرض الحسن) بمبالغ تتراوح ما بين 10.000 دج و 50.000 دج، ولمدة تتراوح ما بين 3 إلى 12 شهراً، مع شرط أن يكون هؤلاء النساء منظمين في شكل مجموعات متضامنين فيما بينهم.

3.6 تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: هو شبكة مالية تعاونية نتجت باتحاد 3 بنوك للإئتمان التعاوني، وضمن استراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية شمال ولاية مسيلة والممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، تتعلق بتأسيس سبعة صناديق تعاونية جوارية على مستوى البلديات التي يمسها المشروع، وذلك من أجل تسهيل حصول سكان تلك البلديات على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات استثمارية فلاحية وغير فلاحية مدرة للدخل.

ونشير هنا إلى أن الفلسفة التي تقوم عليها صناديق التعاون الجوارية هي الفلسفة المستمدة من خلال بعض البرامج المعروفة والتجارب الرائدة في ميدان التمويل الأصغر، خصوصاً ما يتعلق منها بملكية المواطنين لأسهم تلك الصناديق والمشاركة في إدارتها، والعمل على تعبئة الادخار المحلي ومنح القروض الصغرى (عمران عبد الحكيم، 2011، ص 07).

4.6 المنظمات غير الحكومية الجزائرية: يوجد نحو 15 منظمة غير حكومية كبيرة في لقطاع الذي لا يهدف إلى الربح في الجزائر، وقد اكتسبت إحداها وهي جمعية تويزة خبرة معترف بها في هذا المجال، وقد أنشأت برنامجاً لتمويل أصحاب مشروعات العمل الحر، ويقوم تنظيمها على أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب والتنمية والتدريب، والبحوث وتضم الحركة أيضاً جمعية touiza solidarité التي تعني تضامن تويزة، ويعمل قسم المعنى بالتنمية في الجمعية مع خبراء تخطيط المشروعات عن طريق منح قروض صغرى من خلال ترتيبات خاصة بالمساندة والتدريب، وقد بلغ

حجم حافظة القروض التي تسدد على أكثر من عشر سنوات ما يزيد على 445 قرصاً منح 36.6% منها للنساء كما وصل مجموع القروض إلى 39 مليون دينار جزائري، حيث يبلغ الحد الأقصى للقرض الذي تمنحه الجمعية 350 آلاف دينار بأقصى أجل 24 شهر مع فترة تأخر تبلغ 3 أشهر و 15% رسم، وتقدم القروض للتجار المسجلين رسمياً والحرفيين والمزارعين القادرين على تقديم ما يصل إلى 30% من قيمة القرض كضمان للحصول عليه.

5.6 تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر: تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والإجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، إن هذا القرض موجه للنساء المالكات في البيت والمواطنين بدون دخل أو ذوي المداخيل غير المستقرة وغير منتظمة، ويتكون من نمطين للتمويل: -قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 1000000 دج لأنشطة شراء عتاد صغير، ومواد أولية، ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط؛

وقد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات مع تأجيل التسديد:

- لمدة ثلاثة سنوات بالنسبة للقروض البنكي،
- سنة واحدة لدفع الفوائد؛
- سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية، والتي تتجاوز كلفتها 100000 دج، وقد تصل مدة تسديدها إلى 36 شهر.

6.6 أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغر: تشرف الوكالة لوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير ثلاث صيغ للتمويل هي:

1.6.6 التمويل الثنائي (مقترض و ANGEM): سلفة بدو فائدة ممنوحة للمقترض لشراء مواد ولية، هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنية واقتصادية مبسطة وبيان المساهمة الشخصية 10% من التكلفة المالية للمشروع على الأقل، وسلفة الوكالة بنسبة 90% على الأكثر من التكلفة الإجمالية والتي يمكن أن تفوق 30000 دج، يتم تسديدها على مدى 15 شهر.

2.6.6 التمويل الثنائي (بنك ومقترض): هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح تكلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 10000 دج يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (سنة إلى 5 سنوات)، وتمويل هذا المشروع مجزأ بين المقترض والبنك، المساهمة الشخصية تكون 5% على الأقل والقرض البنكي يكون 95% على الأكثر ويرتفع هذا المستوى إلى 97% إذا كان المستفيد حاملاً لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بيها، أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا، والمساهمة الشخصية في هذه الحالة تكون 3% على الأقل.

3.6.6 التمويل الثلاثي (بنك ومقترض و ANGEM): هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها 100000 دج وتقل أو تساوي 400000 دج، مجزأً بين المقترض والبنك والوكالة، يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر وتتهيكّل بالطريقة التالية:

- مساهمة شخصية 5% على الأقل؛
- قرض بدون فائدة 25% على الأكثر؛
- قرض بنكي متوسط المدى 70% على الأكثر.

كما تم إدخال تعديلات على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر منها:

- رفع سقف التمويلات من 400000 دج إلى 1000000 دج لإقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات الأولية للانطلاق في النشاط؛
- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء المواد الأولية؛
- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي؛
- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95% في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا.

7.6 التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر في الجزائر: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1.7.6 التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر: تتمثل فيما يلي:

(مغني ناصر، 2011، ص.13):

- أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب؛
- بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظراً لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلباً على العديد من المشاريع؛
- من الأمور التي لا تلائم التمويل الأصغر الشروط المتعلقة بتسجيل عقود القروض وفرض الطابع الدمغة والتحويل الجزئي للفائدة، والمصاريف القضائية لإنفاذ المطالب، وجوانب الغموض المتعلقة بأولوية مطالبات مؤسسات الائتمان، هذه الأمور ستسفر على الأرجح عن زيادة ضخمة في التكلفة بالنسبة للمقترضين وتضع عبئاً مفرطاً على كاهل الأجهزة الضريبية والنظام القضائي.

2.7.6 المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM) : يتمثل العائق الرئيسي المتعلق

ب ANGEM L' في نموذج التسيير حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساساً على المديرية العامة، حيث تم وضع التنسيقات التي استحدثت تدريجياً بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة بسبب التوسع الذي عرفته

هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الجهاز مما أدى على تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

3.7.6 المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة: تتمثل أساسا في (آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، ص 17):

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستهدفين من القروض المصغرة ، أو الطالبين لها؛
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي على حساب الاستثمار المنتج لمناصب الشغل؛
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6% من مجموع القروض المقدمة؛
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية، تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو موائمة كل الجمهور فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

7. نتائج الدراسة: تمتاز صناعة التمويل الأصغر بتطور ملحوظ في السنوات الأخيرة، وذلك لاهتمام مختلف الدول بهذه الصناعة نظرا لما حققته في مجال مكافحة الفقر والبطالة على مر السنوات الماضية، وذلك عن طريق اشراك الفئات المستهدفة بنفسها و، ومما سبق يتضح لنا أهمية التمويل الأصغر وعلاقته بمشكلات الفقر والبطالة، بالرغم من وجود عدة عوائق وتحديات وعن الآثار الناجمة عن سياسته واهتمام مؤسساته بتمويل المشروعات الصغيرة. والدور الكبير الذي يساهم به لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

➤ تمتاز صناعة التمويل الأصغر بالنمو الهائل في السنوات الأخيرة وذلك لاهتمام مختلف الدول بهذه الصناعة نظرا لما حققته في مجال مكافحة الفقر والبطالة في السنوات الماضية.

➤ لا توجد في الجزائر مؤسسات خاصة بالتمويل الأصغر، لذا تبقى خدماته محصورة عموما في منح القروض الائتمانية فقط، على الرغم من أن مهام كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وباقي الجهات المانحة، لا تقتصر على ذلك فقط، بل تدعو إلى المساعدة الفنية لأصحاب العمل قبل البدء في المشروع، وكذا المتابعة في التنفيذ؛

➤ لا يوجد إطار قانوني واضح ومحدد بالتمويل الأصغر فبعد وضع المخطط النظري لبرنامج التمويل المصغر، يجب أن تقوم السلطات العمومية التي لها دور دافعي وليس عملي بمنح ترخيص يحمل إتفاق قانوني على الصرف أو القرض ، ويبين كذلك الشروط المؤقتة لممارسة مؤسسة التمويل الأصغر.

من خلال هذه النتائج المتوصل إليها نقترح جملة من التوصيات كما يلي:

➤ الإطلاع على تجارب التمويل الأصغر في البلدان الأخرى خاصة: لمغرب، الهند، السودان... الخ، وهذا من أجل الملاحظة والفهم والتحليل وتحديد المعلومات المتعلقة بتنمية مؤسسات التمويل الأصغر.

➤ تحليل الخبرة المكتسبة من المعلومات المتاحة، ومعرفة احتياجات وصعوبات المواطنين المستفيدين والمشاكل التي تواجههم؛

➤ ينبغي تحسين التدابير التي تتخذها الحكومة لمساندة مؤسسات الأعمال الجديدة (الهيئة الوطنية لدعم الشباب والوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغرى وصندوق التأمين الوطني ضد البطالة).

8. الهوامش والمراجع:

1. أمين قسول، (2011)، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع بالبلدان النامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 9.

2. Dichter Thomas, 2007, **Can Microcredit Make an already slippery slope more slippery? Lesson from the social meaning of debt: what wrong with microfinance**, International technology publication Ltd, p.55.

3. محمد مصطفى غانم، (2010)، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطوره في فلسطين -دراسة تطبيقية على غزة-، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

4. منى بابكر الطيب، (2014)، أثر مشاريع التمويل الأصغر في تحسين دخول المستفيدين بأبي سعد -محلية أم درمان-، رسالة ماجستير في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا.

5. زافية رايلي، (2009)، صعود هبوط وانتعاش قطاع التمويل الأصغر في المغرب، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مطبوعات واشنطن.

6. ألبيرتو كاريو، (2006)، تنمية شركات القروض الصغرى بالمغرب، التمويل متناهي الصغر -نصوص وحالات دراسية-، مشروع تمبوس-ميدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا.

7. يوسف الفكي عبد الكريم، (2006)، تجربة مصرف الفقراء، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة.

8. عمران عبد الحكيم، (2011)، غزي محمد العربي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، مداخلة بالملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15-16 نوفمبر.

9. مغني ناصر، (2011)، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ، يومي 15-16 نوفمبر.

10. آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، المركز الجامعي خميس مليانة، على الموقع

الالكتروني: www.kantakji.com